

Distr.
GENERAL

A/48/338
23 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون

البنود ١٢ و ٥٠ و ٥٣ و ٥٦ و ٩٢ و ٩٣

و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١١٢

من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي
الدولي من أجل التنمية

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانيين
الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

أزمة الديون الخارجية والتنمية

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية

المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني

بالبيئة والتنمية

النهوض بالمرأة

رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ١٩٩٣ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لاندونيسيا
لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيسا لمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، يشرفني أن أحيل طيه الوثيقة الختامية لاجتماع
اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز المعقود في بالي في الفترة من ١٠ الى
١٣ أيار/مايو ١٩٩٣.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار
البنود ١٢ و ٥٠ و ٥٣ و ٥٦ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١١٢ من جدول الأعمال
المؤقت.

(توقيع) نوغروهو ويسنومورتي

السفير

الممثل الدائم

١٣ مايو/إيار ١٩٩٣
الأصل: انجليزي



اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي
لدول حركة عدم الانحياز
بالي ١٠-١٣ مايو/إيار ١٩٩٣

الوثيقة الختامية

BALI-047

أولا - مقنمة

١ - عقد اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز في بالي، اندونيسيا، في الفترة من ١٠ - ١٣ مايو / ايار ١٩٩٣. ويستمد اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة المعقود في بالي ولايته من اجتماع قمة جاكارتا الذي قرر ان يتيح لرئيس الحركة المرونة اللازمة التي تسمح له بأن يعقد اجتماعا للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي في أقرب وقت ممكن.

٢ - واشترك في الاجتماع ممثلون للبلدان التالية الأعضاء في اللجنة الوزارية الدائمة :
بلدان أعضاء في حركة عدم الانحياز: اندونيسيا، جمهورية ايران الاسلامية، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، بوركينا فاسو، تنزانيا، تونس، الجزائر، جواتيمالا، زائير، زامبيا، زيمبابوي، سوريا، سورينام، سرى لانكا، السنغال، غانا، الفلبين، فلسطيني، الكامبيرون، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا بوصفها رئيس مجموعة الـ ٧٧، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، كينيا، مالايزيا، مدغشقر، المغرب، مصر، نيجيريا، نيكاراغوا والهند .
مراقبون: تايلاند

٣ - وحضرت الوفود التالية الاجتماع بصفة مراقبين :

بلدان أعضاء في حركة عدم الانحياز: الأردن، الامارات العربية المتحدة، بنين، بروناي دار السلام، بيرو، جاميكا، الجماهيرية العربية الليبية، العراق، المملكة العربية السعودية، غامبيا، غينيا بيساو، السودان، شيلي، فنزويلا، فينتنام، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية، ميانمار، اليمن.

مراقبون: وحضر الاجتماع ممثلون للدول والمنظمة الدولية التالية بصفة مراقبين: كرواتيا، المكسيك، الامم المتحدة.

٤ - وحضر الاجتماع وفود مدعوة من البلدان التالية: أسبانيا، استراليا، المانيا، بلغاريا، بولندا، جمهورية التشيك، رومانيا، فنلندا، جمهورية سلوفاكيا، جمهورية سلوفينيا، السويد، سويسرا، النمسا، هولندا، اليونان.

٥ - وقد تشرفت اللجنة في جلستها الافتتاحية بالاستماع الى كلمة من فخامة الرئيس سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا . وقرر الاجتماع ان ترفق الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الرئيس سوهارتو بالوثيقة الختامية كوثيقة رسمية كي يسترشد بها في مداولاته .

٦ - كما استمع الاجتماع الى كلمة من رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك . وتقرر بعدئذ ارفاقها بالوثيقة الختامية ، كوثيقة رسمية .

٧ - وكان تشكيل اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي قد نوقش وتم الاتفاق عليه مبدئيا في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق بين البلدان غير المنحازة الذي عقد في نيودلهي في ١٩٨٦، وقد تبنت الحاجة الى تعزيز استجابة حركة عدم الانحياز للظروف المتغيرة ، وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية للتعاون الدولي من أجل التنمية.. وفي التقرير (NAC/CONF.8/DOC.7) قدم المكتب توصياته بشأن اللجنة الوزارية الدائمة الى مؤتمر القمة الثامن الذي انعقد في هراي في ١٩٨٦. وقد اعتمد مؤتمر القمة تلك التوصيات وشكل اللجنة الوزارية الدائمة.

٨ - عقدت اللجنة الوزارية الدائمة لحركة عدم الانحياز اجتماعها الموضوعي الأول في هراي في الفترة بين ٤ و ٧ يوليو/تموز ١٩٨٨ وأصدرت وثيقة ختامية بعنوان " تقييم الوضع الحالي للحوار بين الشمال والجنوب واقتراحات لتنشيطه " ، وتم بعد ذلك تداول تلك الوثيقة بوصفها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨ تحت رمز A/43/713. وعقدت لهذا الغرض اجتماعات تحضيرية في نيويورك في فبراير /شباط ومارس/آذار وابريل/نيسان ١٩٩٣ ، بالاضافة الى الاجتماع التحضيري الذي عقد في بالي على مستوى كبار المسؤولين في ١٠ مايو / آيار ١٩٩٣ .

٩ - والغرض الرئيسي من الاجتماع كما حدده اجتماع قمة جاكارتا هو احياء الحوار بين الشمال والجنوب وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الاسهام في التنمية والقضاء

على الفقر. وبذلك استهدف الوزراء استكمال الأعمال التي بدأت في الاجتماع الأول للجنة الوزارية الدائمة واستكشاف جميع السبل المتاحة لاجراء مفاوضات بناءة مع الشمال والتوصل بناء على ذلك الى استراتيجية محددة تحديدا دقيقا وقابلة للتنفيذ. كما نوقشت في الاجتماع الوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب . وقد حدد هذان الهدفان المتلازمان للمساعدة في تنشيط الاقتصاد العالمي المهدد بالكساد، كما يساعدان في التعجيل بالتنمية. واسهم الاجتماع أيضا في تقوية وتوسيع وتنسيق مواقف الأعضاء من التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، وكذلك دعم التعاون فيما بينهم.

١٠ - قرر الوزراء أنه ينبغي مستقبلا للجنة الوزارية الدائمة أن تركز على أولوية اقتصادية محددة، وقرروا أيضا زيادة الاتصالات بين الأعضاء والرئيس وعقد اجتماعات دورية للجنة بالتواتر الملائم.

ثانيا - تنشيط الحوار البناء بين الشمال والجنوب:

١١ - أقر الوزراء بأنه على الرغم من الجهود التي بذلتها زيمبابوي ، بوصفها رئيسا لحركة عدم الانحياز ، فان تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع الاول للجنة الوزارية الدائمة الذي عقد في هراري في ١٩٨٦ قد تعثر لاعتدام الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة ، وأكدوا انه على الرغم من عدم احراز تقدم فان مبررات انشاء اللجنة الوزارية الدائمة مازالت قائمة. ولاحظوا في هذا الصدد أن السياق الذي عقد فيه اجتماع اللجنة في هراري قد طرأت عليه تغييرات أساسية، وأن السياق الجديد للنظام العالمي الذي تغير جذريا يفتح الباب أمام امكانيات وتحديات جديدة لحياء الحوار بين الشمال والجنوب. وقرر الوزراء أن قصر تقييمهم وتوصياتهم بشأن علاقات الشمال بالجنوب على القضايا ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لمصالحهم الانتمائية والتي تتوافر بشأنها أيضا توقعات معقولة لاحراز تقدم في الحوار مع الشمال. وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء مساندتهم الكاملة للمبادرة التي اتخذها الرئيس سوهارتو الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز لعقد اجتماع مع قادة مجموعة البلدان الصناعية الـ ٧ في طوكيو ، لعرض آراء الحركة وتوجهاتها الجديدة من أجل تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب.

١٢ - ولاحظ الوزراء أنه على الرغم من المبادرات الهامة التي تمت خلال العقدين الماضيين التي اتخذتها الدورات الاستثنائية للجمعية العامة ، والاستراتيجية الانتمائية للعقود المختلفة،

وغيرها من المؤتمرات متعددة الأطراف الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولى يقوم على العدالة والانصاف ، لم يتحقق تقدم يذكر. وأكد الوزراء أن الجمود الذى أصاب الحوار بين الشمال والجنوب يرجع اساسا الى عدم توافر الارادة السياسية من جانب شركائنا فى البلدان المتقدمة، الى جانب المغالاة فى الاهتمام بالجوانب المعيارية بدلا من التركيز على التوجهات السياسية التى تركز على الواقعية والمنفعة المتبادلة. كذلك أكد الوزراء أن انتهاء الحرب الباردة والسير بخطى حثيثة نحو العالمية والتكافل بين الدول لم يترتب عليهما حتى الان نتائج مفيدة بين الشمال والجنوب ومن ناحية أخرى، ازدادت الحاجة الى التعجيل بالتنمية، وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب والقضاء على الفقر فى العالم، وأعرب الوزراء فى هذا الصدد عن قلقهم ازاء بعض سياسات وممارسات الشمال، ودعوا حركة عدم الانحياز الى أن تقوم، بالتعاون مع مجموعة الـ ٧٧، بصوغ واعداد اطار تفاوضى لمساعدة بلدان الجنوب فى استئناف الحوار مع الشمال حول التعاون الاقتصادى والتنمية.

١٣ - ومازال النظام الاقتصادى العالمى تشوبه اختلالات متزايدة وتقلبات شديدة مما يضر بمصالح البلدان النامية أبلغ الضرر، بالرغم من الجهود التى يبذلها عدد منها لاجراء اصلاحات اقتصادية من بينها برامج الاصلاح الهيكلى. وقد أدت المشاكل الناجمة عن استمرار ازمت الديون، وتقلب أسعار الفائدة، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال الى البلدان النامية، وتدهور معدلات التبادل التجارى والانخفاض المتواصل فى اسعار السلع الأساسية وتزايد النزعة الحمائية فى البلدان المتقدمة، وتضييق فرصة الوصول الى الأسواق والحصول على التكنولوجيات، بالاضافة الى التحويل الصافى السالب للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة والفقر حتى عهد قريب، الى اضرار بالغة بالجهود الانمائية فى البلدان النامية.

١٤ - وأكد الوزراء أن استئناف الحوار بين الشمال والجنوب ينبغى أن يهدف الى خلق بيئة اقتصادية دولية تنصف بالعدالة والانصاف والاستقرار كي تتحقق فى اطارها تطلعات جميع البلدان الى التمتع بالرخاء والتنمية.

١٥ - وأكد الوزراء أنه ينبغى للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات ، أن تزيد فعاليتها فى تصحيح الاختلالات الاقتصادية العالمية فكثيرا ما لاتعكس القرارات التى تتخذ بشأن القضايا ذات الأهمية القصوى لاجلبية البلدان مصالح البلدان النامية بما فيه الكفاية . وشدد الوزراء، من ثم، على أن تسارع تلك المنظمات الى

مراعاة مصالح البلدان النامية والى تعزيز دور الأمم المتحدة فى عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد العالمى.

١٦ - واستجابة للظروف سألغة الذكر، أكد الوزراء أنه لكى يمكن التوصل الى عصر جديد من المشاركة العالمية فى تحقيق التنمية، لاترى الحركة بديلا من اجراء حوار بناء بين الشمال والجنوب. وسلم الوزراء أيضا بضرورة توثيق التعاون . وبات من المسلم به بصورة متزايدة أن بلدان الجنوب لا تستطيع أن تحقق بسهولة كل امكانياتها الانمائية بجهودها الخاصة منفردة، كما لا يمكن الاطمئنان الى استمرار النجاح الاقتصادى لبلدان الشمال بدون تحقيق تقدم انمائى فى بلدان الجنوب. وأكد الوزراء علاوة على ذلك أن مفاوضات الشمال والجنوب ينبغي أن تكون عملية تعاونية تقوم على أساس الحتمية الاقتصادية لتبادل المصالح والمشاركة فى المنافع والتكافل المتزايد .

١٧ - كذلك أكد الوزراء أنه ينبغي للبلدان المتقدمة والنامية على السواء ان تبذل جهودها للدخول فى حوار شامل حول جميع القضايا الاساسية المتعلقة بالتنمية ، بما فى ذلك التمويل الائتماني ، والاستثمار ، والديون الخارجية ، وقضايا النقد والتجارة الدولية والسلع الاساسية ، والعلم والتكنولوجيا ، والبيئة والتنمية.

١٨ - وأكد الوزراء أن الحوار بين الشمال والجنوب يتطلب تعزيز الالتزامات ومضاعفة الارادة السياسية على الأخص على نحو يعزز ما ظهر من توافق الآراء بشأن التنمية والاستفادة منه، بحيث ينعكس ذلك فى تقوية المؤسسات الدولية. والاتفاقات التى تمت مؤخرا حول تعددية الأطراف والتعاون الدولى من أجل التنمية، والتى تتجلى الآن فى مختلف التعهدات والوثائق، مثل الاعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والامترراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الائتماني الرابع ، والأونكتاد الثامن، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية فى افريقيا، وبرنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا فى التسعينات ، هى جميعها أساس صالح لتعزيز المشاركة العالمية من أجل التنمية. وأعلن الوزراء التزامهم بزيادة هذه التعهدات . وأكدوا على أن الحوار بين الشمال والجنوب يجب أن يقوم على أساس حتميات التكافل الحق وتبادل المصالح والمنافع وتقاسم المسؤوليات.

١٩ - كما أكد الوزراء على أن الحوار ينبغي أن يركز على تدارس برامج عملية المنحى وواقعية ، وأن تهدف قبل كل شيء الى تحقيق نتائج ملموسة. وفي هذا السياق ، سلم الوزراء بضرورة صوغ استراتيجية مشتركة وقابلة للتنفيذ لبلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، على أسس تتواءم مع التطورات الاخيرة ، والى اتخاذ تدابير منسقة في المفاوضات مع بلدان الشمال . كما أكدوا أن أية آلية تهدف الى اجراء حوار مثمر بين الشمال والجنوب في داخل الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل التي يتم الاتفاق عليها لن تكون جديرة بالبقاء ومقبولة على نطاق واسع الا اذا قامت على الاعتراف بالأمم المتحدة باعتبارها اطارها العالمي واستمسكت بالمبادئ والمقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

الف - التجارة الدولية والسلع الأساسية

(أ) التجارة الدولية

٢٠ - أقر الوزراء بأن تزايد امكانيات دخول صادرات البلدان النامية الى الأسواق الأخرى، وخاصة في المجالات التي تتمتع فيها هذه الصادرات بمزايا نسبية، من شأنه أن يزيد قدرة تلك البلدان على استيراد احتياجاتها وسداد ديونها من بلدان الشمال. ولاحظ الوزراء ان البلدان المتقدمة تلجأ بصورة متزايدة الى اتخاذ تدابير حمائية من جانب واحد، مما يشكل انتهاكا صريحا لقواعد التجارة الدولية. كما لاحظوا أن من المفارقات المؤسفة أن هذه التدابير الحمائية تتخذ في الوقت الذي شرعت فيه البلدان النامية في تحرير أنظمتها التجارية وادماج اقتصاداتها في النظام العالمي للتجارة والتمويل. وأكد الوزراء ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة بالغاء الحمائية بمختلف اشكالها بما في ذلك التجارة الموجهة والحواجز غير الجمركية فضلا عن تجنب اللجوء الى تدابير تجارية من جانب واحد كي تتاح للبلدان النامية فرص أكبر للوصول الى الأسواق الدولية.

٢١ - وأكد الوزراء ضرورة مواصلة جولة اوروغواي الحالية باكبر قدر من الشفافية والاهتمام الكامل بمصالح البلدان النامية . كما أكدوا الحاجة الملحة الى الوصول بجولة اوروغواي الى خاتمة مبكرة وناجحة ومتوازنة للمفاوضات التي يمكن أن تؤدي الى تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها، والتصدي بحزم للمطالب الحمائية التي أخذت تظهر، وتعزيز منظمة "الجات" باعتبارها أداة لا غنى عنها للتجارة الحرة. وأكدوا انه اذا لم تتجز هذه الدورة

بسرعة وانصاف، فسوف تتعاضد مخاطر اشتداد الحمائية بل واحتمال تحولها الى حروب تجارية. وفي هذا الصدد، حث الوزراء البلدان المتقدمة على تجنب ما قد يؤدي الى تفاقم الصعوبات الاقتصادية الفادحة التي تواجه البلدان النامية نتيجة اللجوء الى أساليب مؤثرة بما في ذلك تقديم الرشوة. ودعوا الى المبادرة بالتفاوض بشأن ابرام وثائق دولية ملزمة للقضاء على مثل هذه الممارسات التجارية.

٢٢ - وأكد الوزراء مجددا ما يعلقونه على التجارة الدولية من أهمية باعتبارها أداة للتعجيل بنمو الاقتصادى العالمى وتنميته. كما أكدوا أن من شأن توسع التجارة الدولية أن يزيد الرخاء وأن يعود بالنفع على الشمال والجنوب على السواء. وفي هذا الصدد، ناشد الوزراء جميع البلدان ان تلتزم بايجاد نظام تجاري دولي منفتح ومقنن دون تمييز في المعاملة بحيث يصبح أساسا قويا وفعالا للنمو والتنمية المشار اليهما .

٢٣ - وشدد الوزراء مرة أخرى على أهمية تعزيز قواعد التجارة الدولية، بحيث تصبح أكثر استجابة لمصالح جميع البلدان، وبحيث تعكس البعد الاتمائي على نحو ما تم الاتفاق عليه في "بونتلا دل استي". ولذا رأى الوزراء أن من الضروري ألا تأخذ جولة اوروغواى باقتراحات بلدان الشمال فحسب بل أن تأخذ أيضا باقتراحات بلدان الجنوب. وأعربوا عن قلقهم لكون مصالح الشمال قد سيطرت على الجولة، مما يفتح الباب أمام تبعيات جديدة بكل ما يصحبها من اختلالات وعدم استقرار ومظالم؛ وينبغي اجراء تقييم لنتائج الجولة من منظور البلدان النامية حسب التفويض الوارد في اعلان بونتلا دل استي . وأكد الوزراء مرة أخرى ضرورة الاستمرار في تنسيق مواقفهم، والى التوافق فى رأى بشأن مصالحهم، والسعى الى توحيد تحركاتهم. وأكد الوزراء فى هذا الصدد ان ازالة الاختلالات القائمة حاليا فى تجارة المنتجات الزراعية والمدارية والمنسوجات مطلب عادل يتفق مع أحكام جولة اوروغواى .

٢٤ - وأقر الوزراء أن تجارة الخدمات تمثل أحد القطاعات التى يتسع نطاقها فى التجارة الدولية، وأن تحريرها يعتبر مهما فى البلدان المتقدمة التى تتمتع بميزة نسبية قوية فى هذا المجال، على تحرير هذه التجارة . واذ يقر الوزراء بهذا، فانهم يؤكدون أنه ينبغي لجولة أوروغواى أن تواصل سعيها من أجل تحقيق مصالح كافة الأطراف المعنية بهذا الموضوع، لاسيما الاحتياجات والاهتمامات الاتمائية للبلدان النامية، المتصلة بموضوع تجارة الخدمات. ومن الأهمية بمكان أن تتاح الفرص للبلدان النامية للوصول الى الأسواق من خلال زيادة

مرونة حركة القوى العاملة ، واذ يؤكد الوزراء أهمية البعد الاتمائي فى نتائج جولة اوروغواى فانهم يؤكدون ان هذه النتائج ينبغى أن تيسر تطوير وتعزيز قطاعات الخدمات فى البلدان النامية وأيضا زيادة حصتها فى التجارة الدولية من حيث نطاق قطاع الخدمات وقيمة صادراتها. ومن هذا المنطلق أعربوا عن ضرورة أن تحصل البلدان النامية على المساعدات التقنية من البلدان المتقدمة ومن المنظمات والمؤسسات الدولية .

٢٥ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم الراسخ بضرورة مواصلة العمل على تعزيز النظام المعمم للأفضليات التجارية بغية تنشيط التنمية فى هذا العصر الذى يتميز بالتكافل، وسد الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وأعربوا عن حرصهم على توسيع نطاق هذه الأفضليات، وتحسينها، مع توفير مزيد من الاستقرار والثبات لهذا النظام بوجه عام؛ وأعلنوا أن ثمة حاجة الى تجنب استخدام النظام المعمم للأفضليات بهدف الحصول على تنازلات أو ربطه باعتبارات دخيلة عليه .

٢٦ - وأقر الوزراء بالصلالة والترابط بين البيئة والتجارة والتنمية. وأكدوا على أنه لايجوز التذرع بالاعتبارات البيئية لوضع مزيد من العراقيل فى طريق التجارة. وأعربوا عن ترحيبهم بالحوار والمشاورات حول هذه القضية.

٢٧ - ودعا الوزراء الى كف البلدان المتقدمة عن استخدام تدابير قسرية اقتصادية ضد البلدان النامية لأسباب سياسية وعن تعليق التعاون الدولى من أجل التنمية على أية شروط سياسية. وحثوا المجتمع الدولى على اتخاذ اجراءات عاجلة وفعالة لوقف تلك الممارسات.

(ب) السلع الأساسية

٢٨ - أوضح الوزراء أن تجارة السلع الأساسية هى شريان الحياه لعملية تعزيز التنمية فى العديد من البلدان النامية. وأقروا بأن البلدان النامية، عموما، لا تزال تعتمد الى حد كبير على صادراتها من السلع الأساسية من أجل الحصول على حصيلتها من النقد الأجنبى، بينما لا يزال البعض يعتمد على سلعة أو سلعتين فى الحصول على ما يزيد عن ٥٠ فى المائة من حصيلتها من الصادرات. وأدى الانهيار الفعلى لأسعار السلع الأساسية والارتباك الذى ساد اسواقها الى تعويق شديد لجهودها الانمائية وقدرتها على سداد ديونها. وأعرب الوزراء عن اعتقادهم

بضرورة اعادة النظر فى مبادرات الأونكتاد والبرنامج المتكامل للسلع والصندوق المشترك للسلع الأساسية، التى تم التوصل اليها بعد مفاوضات مستفيضة، وان كانت هذه المبادرات قد صارت الآن فى حكم الملغاة . وفى نفس الوقت، ينبغى تشجيع تلك البلدان على اتخاذ اجراءات تكميلية فى شكل تنويع قواعد صادراتها وتحسين منتجاتها وما الى ذلك. ولاحظ الوزراء أن جزءا كبيرا من هبوط اسعار السلع الأساسية يرجع مباشرة للاختلالات فى العرض والطلب. ولذلك حثوا على ازالة هذه الاختلالات.

٢٩ - رحب الوزراء بتدابير السياسة العامة التى تمت الموافقة عليها فى الأونكتاد الثامن ، والتى تتعلق بأمور من بينها أهمية المشاركة الكاملة والنشطة من جانب المستهلكين والمنتجين فى الاتفاقات والترتيبات الدولية الخاصة بالسلع وفى السياسات السلعية القطرية وفى البيئة الدولية التى تشجع على التنوع والمنافسة، والدعم الدولى لهذه السياسات القطرية والمشاركة القصوى فى الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

٣٠ - وحتى يتمكن تحصيل أوضاع السلع، أعرب الوزراء عن التزامهم باتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون الدولى فى مجال السلع، باعتباره شرطا أساسيا للاسراع بخطى النمو، ولضمان التنمية المستدامة.

٣١ - طالب الوزراء المجتمع الدولى أن يقدم الدعم الكامل الى ماتبذله البلدان النامية من جهد لتحسين تسويق السلع، وتوزيعها ونقلها، بما فى ذلك تصنيعها محليا، مع الاستفادة قدر الامكان من الابتكارات والانجازات الجديدة فى مجال العلوم والتكنولوجيا. ودعوا فى هذا الصدد، البلدان المتقدمة الى أن تيسر للبلدان النامية الوصول الى أسواقها ، لاسيما من خلال ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والغاء الاعانات المالية التى تعوق عملية تصدير السلع الأساسية من البلدان النامية.

٣٢ - وأكد الوزراء ضرورة مواصلة بذل الجهود لابتكار آليات واقعية ومرنة تكفل استقرار أسواق السلع الأساسية بوسائل من بينها، تحسين الاتفاقات والترتيبات السلعية الدولية بالاضافة الى وضع اتفاقيات وتدابير جديدة فى هذا الشأن. وينبغى النظر الى تسهيلات التمويل التكميلية لجوانب النقص فى حصيلة صادرات البلدان النامية من السلع، على أنها جزء أساسى ومكمل للأجراءات الدولية المعنية بالسلع الأساسية، ومن ثم حث الوزراء المجتمع الدولى أن يساهم

اسهاما بناء فى خلق الظروف المستقرة والمجزية لتجارة السلع الأساسية والتي من شأنها ان تعود بالفائدة المشتركة على المنتجين والمستهلكين. وأخذ الوزراء علما بالاقترح الذى يدعو الى عقد مؤتمر دولى بشأن السلع الأساسية، وكذلك بالقرار الصادر عن الأونكتاد الثامن ببدء عملية مشاورات بشأن عقد هذا المؤتمر.

باء - قضايا تمويل التنمية والديون والنقد:

(أ) تمويل التنمية

٣٣ - أكد الوزراء مجددا أن مناقشة توفير التدفقات التمويلية الكافية لاغراض التنمية تعتبر عنصرا بالغ الأهمية فى التعاون بين الشمال والجنوب. وفى أثناء مؤتمر القمة العاشر، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم البالغ ازاء اخفاق نظام التمويل الدولى فى توفير التمويل الانمائى الكافى على امتداد العقد الماضى. وطالبوا باتخاذ أنواع شتى من اجراءات على جبهة واسعة لتنشيط النمو والتنمية فى البلدان النامية، لاسيما تشجيع التدفقات الجديدة والاضافية لاغراض التنمية. وعند بحث هذا الهدف، لاحظ الوزراء أنه برغم التحسن النسبى الذى طرأ على تدفقات التمويل الخارجى خلال العامين الماضيين، بعد استمرار التدفقات السالبة المعوقة لمدة سبع سنوات، فان نظم التمويل والنقد الدولية لم تتكيف مع التحديات الانمائية التى تواجه البلدان النامية، كما أنها لا تعتبر كافية لمواجهة تحديات التسعينيات. وأقر الوزراء بضرورة زيادة المستوى التجميى للموارد بدرجة كبيرة، حتى يتسنى تنشيط التنمية وانجاز الاصلاحات الاقتصادية الجارية ومن بينها عملية الاصلاح الهيكلى فى البلدان النامية. كما لاحظ الوزراء أن الشمال لم ينجز التعهدات التى قدمها فى مختلف المحافل الحكومية الدولية، بزيادة التدفقات التمويلية. لذلك تدارس الوزراء مختلف سبل ومصادر تدفقات رأس المال، فى اطار بحثهم عن أفضل وسائل التأثير الايجابى على التعاون متعدد الأطراف فى هذا المجال. وفى هذا السياق، أكد الوزراء دعوتهم لعقد مؤتمر دولى يعنى بتمويل التنمية.

٣٤ - وطرح الوزراء المقترحات التالية لزيادة التدفقات التمويلية :

أ - المعونة الانمائية الرسمية : لما كانت المعونة الانمائية الرسمية هى المصدر

الرئيسى لتدفقات التمويل الخارجى بالنسبة لبلدان نامية كثيرة، رأى الوزراء أن

البلدان المتقدمة تستطيع أن تقوم بالمزيد لكي تفي بتعهداتها ببلوغ الهدف المتفق عليه وهو زيادة نسبة المساعدة الانمائية الرسمية من كل منها الى ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي، وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا فإنه ينبغي للبلدان المانحة التي لم تف حتى الآن بهدف زيادة النسبة الى ٠.٢ في المائة أن تصل على الأقل الى الهدف الفرعي المحدد في عام ١٩٩١ وهو الوصول بهذه النسبة الى ٠.١٥ في المائة. كما يتعين السعي الى تحقيق امكانيات زيادة التدفقات من خلال المعونة الانمائية الرسمية التي تزايدت في أثناء اجتماعات حكومية دولية من بينها الأونكتاد الثامن المعقود في قرطاجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعقود في ريودي جانيرو.

ب - الاستثمار الاجنبي المباشر : واذ أشار الوزراء الى تزايد الأمل في الاستثمار الاجنبي المباشر، باعتباره مصدرا هاما للتدفقات التمويلية الموجهة لعملية التنمية في البلدان النامية، حثوا على مواصلة تعزيز هذا المصدر. وفي هذا السياق، كان من رأيهم أن المؤسسات عبر الوطنية تضطلع بدور حيوي كأداة للاستثمار الاجنبي لتحديث بنيتها الصناعية وانماجها في السوق العالمية. وأقر الوزراء بأن مصادر التمويل الاجنبي المباشر لها قيودها، ولكنهم أكدوا أنها يمكن ان تدخل بسهولة في اطار تبادل المصالح والمنافع وتقاسم المسؤولية، وأن تتيح للبلدان النامية خيارات بناء قابلة للتفاوض. وأعرب الوزراء عن قلقهم ازاء الاتجاهات الاخيرة نحو تحويل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عن البلدان النامية رغم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتوفير بيئة مواتية لذلك الاستثمار.

ج - مؤسسات التمويل متعددة الأطراف : أعرب الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بأنه يمكن لهذه المؤسسات أن تضطلع بدور أوسع نطاقا في تعبئة فائض المدخرات العالمية وتوجيهها لدعم المشروعات والبرامج الانمائية الصالحة في البلدان النامية. ومن هذا المنطلق، أكد الوزراء ضرورة الزيادة الكبيرة في قاعدة رؤوس أموال بنوك التنمية الاقليمية ورأس مال البنك الدولي أيضا . هذا بالإضافة الى أن الوزراء وجدوا أن هناك ما يقتضى المطالبة بزيادة كبيرة وغير مشروطة في موارد صندوق النقد الدولي. ورأى الوزراء أنه من المهم

والمناسب الآن أن تواصل اللجنة الوزارية الدائمة متابعة تطور هذه المؤسسات على نحو يكفل زيادة قدرتها على الاستجابة لطلبات جميع البلدان ويتيح للبلدان النامية أن تمثل فيها على نحو أكثر انصافاً. كما أكد الوزراء أنه ليس من الانصاف الاستمرار في توجيه التدفقات المالية القليلة الى بلدان لديها، رغم التحولات الاقتصادية الراهنة، قدرات هيكلية وتكنولوجية وانمائية، اذا قورنت بغالبية البلدان النامية التي لا تستفيد، للأسف، من هذه التدفقات الهامة. وفي معرض الإشارة الى التنوع والتزايد الشديد في الطلبات على موارد التمويل الدولي، بما فيها تلك الموارد المتصلة باعادة بناء "اقتصادات وسط وشرق أوروبا"، طالب الوزراء بتخصيص اعتماد اضافي جديد بوحدات حقوق السحب الخاصة كما طالبوا بالربط بين انشاء اعتمادات بحقوق السحب الخاصة، وبين تمويل التنمية. وأكد الوزراء أن الظروف الحالية تستوجب التعجيل ببذل جهود لتعزيز التعاون المالي الدولي من أجل التنمية، وحشد الموارد المالية بمستويات كافية.

٣٥ - كما أكد الوزراء أن أية محاولات لفرض شروط على البلدان النامية تتطوى على انتهاك للمبدأ الأساسي الذي يقرر حيدة المساعدات متعددة الأطراف، وأعربوا عن رفضهم لتلك الشروط، وشددوا على ضرورة أن تكون المساهمات المالية غير مشروطة.

(ب) الديون الخارجية للبلدان النامية

٣٦ - رأى الوزراء أنه رغم احراز بعض التقدم في مشاكل الديون الخارجية، فإن العواقب الفادحة لهذه الديون لم تزل تعرقل الجهود الانمائية في معظم البلدان النامية كما أنها تعد من المجالات المحورية للتعاون متعدد الأطراف. ونظراً لأن مديونية البلدان النامية تضاعفت في العقد الأخير فوصلت الى ١٤٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٢، استعرض الوزراء السياسات والتدابير التي اتخذت بالفعل في سياق الاستراتيجية الدولية للديون، وأعلنوا أن هذه الأساليب لا تفي بالمراد بوجه عام وان كانت قد أكسبت البلدان النامية خبرة واسعة بما يسرت لها من نهج مختلفة لتخفيف أعباء الديون. ويتحتم من ثم ادخال مزيد من التطوير على البرامج الدولية لتخفيف أعباء الديون.

٣٧ - وأكد الوزراء على أن الحل الشامل والدائم لمشكلة الديون الخارجية هو وحده ما يمكن أن يكون نهجا صالحا لمعالجة هذه المشكلة ذلك أن نهج الجدولة وحده كان له تأثير ايجابي محدود. وأخذوا علما بما اتخذ مؤخرا من تدابير ومبادرات لتخفيض الديون معتبرين ذلك خطوة هامة نحو إيجاد حل دائم كهذا.

٣٨ - ولاحظ الوزراء أن هناك اعترافا متزايدا بأن تخفيض أصول الديون وأعباء خدمتها ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا. وأوصوا، من ثم، بوضع نهج منسق ثلاثي الاطراف يضم البلدان النامية المدينة، والبلدان المتقدمة الدائنة، والمصارف التجارية والمؤسسات المالية متعددة الاطراف، بهدف تخفيض أصول ديون البلدان النامية وأعباء خدمتها تخفيضا هاما. وأشاروا الى أن القصد من هذا النهج هو تجنب أى مخاطر للجوء الى تكرار عملية التخفيض فى المستقبل القريب؛ وضمان تحويلات ايجابية صافية للموارد المالية الى البلدان المدينة وضمان نمو اقتصادى كاف يتيح للبلدان المدينة التخلص من مشكلات مديونيتها. وينبغى أيضا تعزيز هذا النهج وتوسيعه ليشمل كافة انواع الديون وجميع فئات البلدان النامية المدينة. وينبغى فى هذا الصدد ايلاء اهتمام خاص للبلدان المستمرة فى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون فى مواعييدها رغم سوء احوالها المالية.

٣٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم تجاه مشكلات الديون وخدمة الديون المستمرة التى تواجه البلدان النامية متوسطة الدخل . وأشاروا مجددا الى ضرورة التصدى لمشكلات الديون المستمرة لهذه البلدان بتدابير فعالة للتخفيف من حدتها، مع مراعاة الاوضاع التى تتفرد بها بعض البلدان الافريقية متوسطة الدخل. وقد تمثلت الاداة الرئيسية لتخفيف الديون التجارية لهذه البلدان المتوسطة الدخل المتقلة بالديون فى مبادرة "برادى" التى ساعدت كثيرا بالفعل فى تخفيف أعباء الديون على المدى القصير بالنسبة لبعض البلدان. بيد أن الوزراء أكدوا على أن الأحكام المقترنة بمبادرة "برادى" يجب توسيعها لتشمل عددا كبيرا من البلدان.

٤٠ - وأما عن اجراءات تخفيض الديون بالنسبة لأقل البلدان نموا ومعظمها ديون رسمية فقد اتخذت من خلال نادى باريس. ولزيادة التخفيف من أعباء الديون الخارجية التجارية المستحقة على أقل البلدان نموا، يجب زيادة الأموال المخصصة لمرفق تخفيض الديون فى البنك الدولى وتمديد فترة هذا المرفق. ونظرا لتنوع أعباء الديون المستحقة على البلدان النامية، حث

الوزراء البلدان المانحة على التعجيل بتنفيذ اقتراح الأونكتاد الذى يوصى باعتماد شروط ترينداد كمعيار بدلا من محاولة معالجة مشكلة ديون البلدان كل على حدة.

٤١ - وبغية تخفيض الديون متعددة الاطراف المستحقة على البلدان النامية، أوصى الوزراء، فيما أوصوا به بتوحيد المساعدات المالية المقدمة من صندوق النقد الدولي وتحويلها الى مساعدات مالية طويلة الأجل ذات عناصر تيسيرية، واعادة جدولة قروض الاصلاح الهيكلى المقدمة من البنك الدولي وتحويلها الى قروض طويلة الاجل، واعتماد مجموعة من التدابير على غرار التدابير التى اتخذها نادى باريس، من أجل البلدان ذات الدخل المنخفض.

٤٢ - وأقر الوزراء بأنه يجب أن تكون البلدان النامية قادرة على الاستفادة من تخفيض أو الغاء ديونها واعباء خدمتها فى تمويل مشروعاتها الاقتصادية والاجتماعية دون أية شروط جديدة.

(ج) قضايا النقد

٤٣ - أكد الوزراء أن نظام النقد الدولي الحالى، الذى تستأثر فيه البلدان المتقدمة بالدور الاساسى، لا يفى بالاحتياجات التى تقتضيها الأوضاع العالمية الحالية، ولا يفى على وجه التحديد باحتياجات البلدان النامية، ولاحظوا أيضا قصور نظام النقد الدولي عن تحقيق الاستقرار للنمو الاقتصادى العالمى وتهيئة المناخ الدولي المؤدى الى التنمية المتواصلة. ورأوا أن محدودية مشاركة البلدان النامية فى عملية صنع القرارات فى المؤسسات المالية متعددة الأطراف، أدت الى عدم التعبير الكافى عن مصالحها واحتياجاتها، بل والى تناسيها فى معظم الحالات.

٤٤ - وإزاء هذه المعوقات أوصى الوزراء باصلاح نظام النقد الدولي نظاميا ومؤسسيا، وخاصة لضمان رقابة فعالة متعددة الأطراف، خصوصا على اتجاهات موازين المدفوعات وسياسات أسعار الصرف فى البلدان المتقدمة الكبرى.

٤٥ - كما أوصى الوزراء بما يلي:

أ - العمل على اعتماد مبلغ اضافى كبير من وحدات حقوق السحب الخاصة بغية زيادة المتاح من السيولة الدولية اللازمة لتمكين البلدان النامية من اعادة تكوين احتياطاتها من النقد الاجنبى ومن استعادة جدارتها الائتمانية، وكلاهما أمران لا غنى عنهما لجعل هذه البلدان فى وضع أفضل لتخفيض أعباء ديونها الخارجية ولتدبير التمويل الكافى للتنمية .

ب - تحقيق ديمقراطية المشاورات مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف وعلى عملية صنع القرار فيها، لكى يكفل اتساع نطاق المشاركة فيها التمثيل الكافى للمصالح والاحتياجات الائتمانية المتعلقة بالبلدان النامية.

ج - ضرورة الدعم المتواصل للمبادرات المطروحة لاصلاح نظام النقد الدولى، بما فيها اقتراح مجموعة الـ ٢٤ بشأن انشاء لجنة وزارية تمثيلية تضم البلدان النامية والبلدان المتقدمة للنظر معا فى اتخاذ مزيد من الخطوات نحو اصلاح نظام النقد الدولى.

العلوم والتكنولوجيا (جيم)

٤٦ - أكد الوزراء أن العلوم والتكنولوجيا غدت على نحو مطرد من أهم العوامل التى تحدد مستويات التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعى وقدرة البلدان على المشاركة الفعالة فى الاقتصاد العالمى، فالتقدم التكنولوجى للبلدان النامية، فى هذا العالم الذى يتزايد تكافلا، يعتمد اعتمادا اساسيا على عاملين، أولهما امكان احتياز التكنولوجيا وثانيهما مستوى قدراتها الذاتية. فالبلدان النامية ممكن ان تتعرض للتهميش اذا لم تشارك بقدر كاف فى الثورة التكنولوجية الحالية. ورأى الوزراء أن احتياز التكنولوجيا حق مشروع للبلدان كافة، ومن ثم حثوا البلدان المتقدمة على زيادة الفرص أمام البلدان النامية للحصول على التكنولوجيات الجديدة بشروط عادلة ومنطقية وعلى تشجيع نشرها واستخدامها. وقد أضاف الاهتمام الدولى بالتنمية المستدامة التى تحافظ على البيئة بعدا جديدا الى هذه المسألة. ولهذه الأسباب يعتبر الوزراء دور التكنولوجيا فى التنمية قضية بالغة الأهمية فى المفاوضات فيما بين الشمال والجنوب.

٤٧ - ودعا الوزراء الى اتاحة مزيد من فرص الحصول على التكنولوجيات على نحو من شأنه تصحيح الاتجاه المستمر الى اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية اقترح الوزراء التوسع فى وضع ترتيبات تعاونية وطرح مشروعات مشتركة، بما فى ذلك أنشطة البحث والتطوير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

٤٨ - وأقر الوزراء بأن زيادة القدرات التكنولوجية للبلدان النامية أمر له أهمية كبرى، وأكدوا أن الاستفادة الحقيقية من نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة تقتضى توجيه الاستثمار اللازم لبناء طاقات التنمية المستدامة فى مجالات التعليم، والتدريب، والصحة، وتنمية الموارد البشرية، والبنى الأساسية والتكنولوجية وتنمية موارد الطاقة والقوى.

٤٩ - وقد اكتسبت جهود تطوير ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا مزيدا من الأهمية خصوصا بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وقد كان أهم سؤال فى موضوع المفاوضات بهذا الشأن يتعلق بكيفية اتاحة احتياز هذا النوع من التكنولوجيا بتكاليف محتملة وعلى اساس من الانصاف وكيفية زيادة طاقة البلدان النامية بما يمكنها من الاستغلال الكامل لهذه التكنولوجيات التى تتيح للمجتمع الدولى فرصة فريدة لزيادة التعاون متعدد الاطراف.

٥٠ - وأعرب الوزراء عن قلقهم ازاء سياسة عرقلة نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية سعيا الى تحقيق غايات سياسية. وأعلنوا أن تلك السياسة تعد عقبة خطيرة تحول دون التمتع بحق الحصول على التكنولوجيات كما تشكل خطرا على عملية التنمية فى الجنوب. ومن هنا أكدوا ضرورة نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية دون أية عراقيل.

٥١ - وأكد الوزراء أن البلدان النامية ذاتها هى القادرة على أن تحدد نوع التكنولوجيا التى تلائم احتياجاتها المحلية . ومن شأن التعاون الدولى أن يتيح لها الحصول على أنسب أنواع التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيات مناسبة لها . ولذا رأى الوزراء أن البلدان التى تقدم المعونة ينبغى أن تسمح للبلدان المتلقية بأن تختار بنفسها التكنولوجيا التى تستوردها.

٥٢ - أكد الوزراء أن معايير وقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك حقوق البراءات يجب ألا يكون لها تأثير سلبي على المصالح التجارية والمالية والانمائية للبلدان النامية، وأن أى اطار قانونى لحماية حقوق الملكية الفكرية يجب أن يحفز البلدان النامية على ابتكار

تكنولوجيات محلية جديدة، وأن يتيح الفرصة لاتخاذ تدابير من شأنها تيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيا بشروط وأحكام عادلة ومنصفة.

٥٣ - وحث الوزراء على مواصلة تنفيذ برنامج عمل فيينا للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية، وناشدوا جميع البلدان، خصوصا البلدان المتقدمة، كما ناشدوا مؤسسات التنمية الدولية، النظر بجدية في احياء نظام تمويل العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية التابع للأمم المتحدة وهو ما يتوخاه برنامج عمل فيينا.

دال - البيئة والتنمية

٥٤ - تمثل التنمية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا عنصرين أساسيين في أي استراتيجية ناجحة للتنمية المستدامة . ومن المهم ، لذلك ، التأكيد على ضرورة الاتفاق على طرائق فعالة لابتداع تكنولوجيات سليمة بيئيا ولتطويرها وتيسير الحصول عليها ونقلها الى البلدان النامية على أسس مواتية بما في ذلك تهيئة ظروف تفضيلية تتطوي على منح امتيازات لها . وينبغي أن يتضمن هذا الاتفاق نشر المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئيا الموجودة والنظر في اقامة آليات ونظم تمويل اضافية .

٥٥ - أعلن الوزراء أن البلدان النامية لن تصبح مستودعا للنفايات السامة المولدة من اساليب حياة غير قابلة للاستمرار. وناشدوا كل من يعينهم الأمر الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها بموجب " جدول أعمال القرن ٢١ " وغيره من الاتفاقات والتعهدات المتعلقة بالتنمية.

٥٦ - واكد الوزراء مجددا أن التنمية المستدامة ذات أهمية بالغة للبلدان النامية. ورأوا في اعلان ريو دي جانيرو، و جدول اعمال القرن ٢١، واعلان المبادئ الرسمية غير الملزم قانونا من أجل توافق عالمي بشأن ادارة شؤون جميع أنواع الغابات وصونها وتنميتها المستدامة، واتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، تعهدا عالميا بمساعدة البلدان النامية في تسريع تنميتها وفي تحسين ظروفها البيئية. وظل الوزراء، مع ذلك، قلقين على أن الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه التعهدات لم توفر بعد.

٥٧ - وأكد الوزراء على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بصورة ناجحة في المستقبل القريب. ودعوا المجتمع الدولي في هذا الصدد الى التعاون ومتابعة جميع البرامج المدرجة في الفصول الأربعين من جدول الأعمال للقرن ٢١، وخاصة بمراعاة مسألة نقل وتيسير استخدام التكنولوجيا السليمة بيئيا، بما في ذلك التعاون العلمي والتكنولوجي، وتأكيد التعهدات من حيث تأمين تدفق موارد مالية جديدة وكافية الى البلدان النامية . وأشاروا الى أن تعزيز اقامة علاقات اقتصادية دولية مواتية يمكن ان يؤدي الى النهوض بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتعجيله .

٥٨ - ورحب الوزراء بقرار الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة تفاوض دولية حكومية لعقد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان المنكوبة بالجفاف أو التصحر، وخاصة في افريقيا، وأكدوا على أهمية اعداد واعتماد هذه الاتفاقية قبل يونيه/ حزيران ١٩٩٤، ودعوا الدول المتقدمة والمنظمات الدولية المعنية، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، الى توفير الدعم لعملية التفاوض وكذلك للبلدان النامية في مشاركتها في هذه العملية.

٥٩ - ورحب الوزراء بالاجتماع الذي سيعقد قريبا للجنة المعنية بالتنمية المستدامة وأكدوا على دورها الحيوى في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ودعوا اللجنة الى بذل الجهد للوفاء بأهداف جدول أعمال القرن ٢١.

٦٠ - وأخذ الوزراء علما بالمبادرات الخاصة باعادة تنظيم الجهاز العالمى للبيئة، بغية تلبية الاحتياجات المالية المترتبة على الاتفاقيات والالتزامات التى تم التوصل اليها فى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وكذلك اتفاقيتى التنوع البيولوجى وتغير المناخ. وأكدوا ضرورة أن يضم الجهاز فى عضويته جميع بلدان العالم، بحيث تمثل جميعا بشكل منصف ومتوازن فى اطار نظام ادارى يتسم بالشفافية، وأن يعمل هذا الجهاز بما يتفق والترتيبات المؤسسية الناشئة عن مختلف الاتفاقيات والالتزامات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. ودعا الوزراء البلدان النامية الى الاضطلاع بدور نشط فى عملية اعادة تنظيم الجهاز العالمى للبيئة حماية لمصالحها . فذلك الاجراء الايجابى من شأنه أن يشجع التدفقات التمويلية سواء من خلال القطاع الخاص أو المؤسسات متعددة الأطراف. وأعرب الوزراء عن التزامهم بالعمل على التوسع فى الاستفادة من هذه التدفقات المالية.

٦١ - ودعا الوزراء الى التزام الحذر ازاء اقتراح "فرض ضرائب على ثانى أكسيد الكربون" لأنه قد يضع عقبات شتى في طريق النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

ثالثا - تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه

٦٢ - أكد الوزراء مجددا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة بالغة الأهمية لتسريع تنمية البلدان النامية. ورأوا أن البلدان النامية التى وهبت موارد بشرية هائلة وموارد طبيعية ضخمة، تتوفر لها امكانات طيبة لدعم التعاون الاقتصادى فيما بينها. كما أكدوا من جديد ان غرس روح الاعتماد الجماعى على الذات واتباع استراتيجيات مشتركة هو ما يمكن البلدان النامية من أن تنفذ بفاعلية برامجها الاجتماعية الاقتصادية المرتكزة على سياساتها ومبادراتها الخاصة، أن تحمى بذلك سيادتها وسلامتها واستقلالها.

٦٣ - وأكد الوزراء أيضا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية اللازمة لاعطاء دفعة جديدة لاقامة حوار هادف مع الشمال، وأنه عنصر أساسى فى الجهود الرامية الى اعادة هيكلة العلاقات الدولية غير العادلة القائمة، وأقروا فى هذا السياق، بضرورة ادخال تغييرات على العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان الجنوب بتوسيع وتكثيف التعاون التقنى بين البلدان النامية مع ادخال البلدان المتقدمة فى حوار بين الشمال والجنوب وأقروا بأن قوتهم التفاوضية وقدرتهم على المساومة لا يمكن تدعيمهما الا بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وينبغى، فى هذا السياق، أن يوضح بجلاء للبلدان المتقدمة أن تعزيز التعاون على نطاق موسع بين البلدان النامية من شأنه أن يضيف حيوية جديدة الى نمو وتوسع الاقتصاد العالمى فى مجموعة وأن يهيىء بذلك فوائد للبلدان المتقدمة ايضا. ودعا الوزراء ، من ثم، المجتمع الدولى، ولا سيما البلدان المتقدمة والأمم المتحدة، بما فى ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، الى مساندة هذه المساعي.

٦٤ - ولاحظ الوزراء أيضا أن رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة عهدوا، فى مؤتمر القمة العاشر الذى عقده فى جاكرتا، الى اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادى بمهمة بحث سبل ووسائل تقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكروا بأن اجتماع القمة رحب بتقرير لجنة الجنوب المعنون "التحدى الذى يواجه الجنوب" وطلبوا الى اللجنة الوزارية الدائمة أن تدرس امكانات تنفيذ التوصيات المتصلة بالموضوع. ورأى مؤتمر القمة العاشر

أيضا أن برنامج عمل التعاون الاقتصادي، الذي يشكل الإطار المؤسسي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان غير المنحازة، لا يزال إطارا صالحا للتنسيق والتعاون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان غير المنحازة.

٦٥ - وأكد الوزراء على أن تعهدهم بدعم ومساندة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ينبغي أن ينعكس في خطط وسياسات التنمية الوطنية في بلدانهم وأنه يجب تعيين مراكز اتصال، مثل اللجان الوطنية، لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأنه يجب، إضافة إلى ذلك، أن يكون منطلق هذه السياسات هو التركيز على السكان وبناء قدرات الاعتماد على الذات وإيلاء اهتمام على سبيل الأولوية للنهوض بالموارد البشرية والوفاء بالحاجات الأساسية للناس بتوفير الأمن الغذائي والتعليم والرعاية الصحية الأولية للجميع وفرص العمل.

٦٦ - ورأى الوزراء أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يباشر على أساس من الدعم المتبادل للتجمعات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف ودون الإقليمية والإقليمية والمشاركة بين المناطق. فسوف يبسر ذلك للأعضاء استغلال ما يوجد بينهم من تكامل وما يقدمونه من مزايا نسبية. وينبغي نطاق معاملة تفضيلية للتجمعات الاقتصادية في الجنوب كوسيلة لتحسين الكفاءة العامة والقدرة التنافسية لقطاعاتها الانتاجية ولزيادة مشاركتها، بذلك، في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٦٧ - وأقر الوزراء بأن العمل قد بدأ فعلا في عدد من المبادرات والمشروعات في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومع ذلك فإن الامكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لم تتحقق بعد. ورأى الوزراء، من ثم، أن حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ينبغي أن تعكف على توسيع ودعم الجهود الحالية، وأن تشرع في اعداد أشكال وأولويات جديدة ومحددة للتعاون وتحدد طرائق واقعية لتطبيقها. وأكد الوزراء مجددا على قيمة مفاهيم معينة مثل النهج التطوري والمرن، الذي يمكن بمقتضاه شروع عدد من البلدان النامية في المشروعات التي تعتبر صالحة طالما ظلت هذه المشروعات مفتوحة لجميع البلدان النامية ولا تضر بالمصالح الأساسية للبلدان النامية الأخرى.

٦٨ - وإشار الوزراء إلى الاسهامات العملية التي تقدمها التجمعات والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق تعاون عملي ومفيد فيما بين بلدان الجنوب، وأوصوا بأن يجتمع الرؤساء

التفزيون للتجمعات الاقتصادية الإقليمية في المستقبل القريب، ويفضل أن يكون ذلك في عام ١٩٩٣، لكي يتبادلوا خبراتهم ويستكشفوا ابعادا جديدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبأن يقدموا تقريرا يبحث في الاجتماع القادم للجنة الوزارية الدائمة.

٦٩ - وأكد الوزراء على أن التعاون التقني بين البلدان النامية يمثل عامل حفز هاما لعملية التنمية بين بلدان الجنوب. وأكدوا من جديد أن هذا التعاون وسيلة هامة لدعم اعتماد البلدان النامية على ذاتها وطنيا وجماعيا من خلال تعزيز الاستخدام الفعال للموارد البشرية وتبادل المعلومات وتقاسم الخبرات فيما يتعلق بالتنمية، على أساس منتظم. وقرر الوزراء في هذا الصدد أنه يتعين النظر في سبل ووسائل دعم وتعزيز برامج التعاون التقني بين البلدان النامية، واستكشاف امكانية اعداد وتنفيذ برامج أو مشاريع مشتركة مع قيام البلدان المانحة والمنظمات الدولية بتقديم التمويل والدعم التقني.

٧٠ - وأقر الوزراء بالحاجة الى زيادة التركيز على مشروعات التنمية التي تواجه بشكل مباشر الحاجات الماسة الأكثر شيوعا في البلدان النامية بينما تستغل المزايا النسبية لكل منها. ويجب أن تكون مشروعات التنمية هذه قد ثبت نجاحها في تحقيق الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة حتى يمكن تكرارها عن طريق ترتيبات ثلاثية أو متعددة الأطراف. وينبغي، لدعم تنفيذ هذه المشروعات، أن يستعان بالنظم الوطنية والدولية على السواء في انشاء شبكة معلومات عن الطاقات والقدرات الاستراتيجية للبلدان النامية.

٧١ - ورحب الوزراء بعرض حكومة أندونيسيا عقد اجتماع لفرقة خبراء بشأن مشروعات التنمية التي ثبت نجاحها في تحقيق الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة. وهذا الاجتماع المزمع عقده في سبتمبر ١٩٩٣ سيعقبه اجتماع مشترك مفتوح العضوية للخبراء وصانعي القرارات من البلدان النامية لوضع وصوغ برامج واقعية عملية المنحى.

٧٢ - ولاحظ الوزراء أن مستوى الأنشطة المنفذة في إطار برنامج عمل التعاون الاقتصادي قد انخفض بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة، وأن بعض مجالات التعاون يشوبها التراخي في العمل أو أنها لم تحقق انجازات لها شأنها، لأسباب أهمها قلة الموارد المالية، وفقر اهتمام البلدان غير المنحازة ببرنامج العمل للتعاون الاقتصادي، مما يقتضى من البلدان المنسقة لبرنامج عمل التعاون الاقتصادي أن تجرى، في انشاء اجتماعها السابع استعراضا وتقييما

لمجالات التعاون الحالية الثلاثة عشر، لى تحدد المعوقات القائمة، وتقرر الأولويات، وتحدد الاطار الزمنى لتنفيذ المشروعات . وأكد الوزراء التزامهم ببعث الحيوية فى برنامج عمل التعاون الاقتصادى عن طريق تبسيط أنشطته وتحسين توجيهها لتحقيق أهدافها . وطالبوا بأن يبذل كل جهد ممكن لتخطيط وتنفيذ مشروعات محددة لبرنامج عمل التعاون الاقتصادى، كما أكدوا أهمية المؤسسات والآليات التى أنشئت فى ظل البرنامج وحشوا الأعضاء على تأييدها، ويمكن أن تزيد فاعلية هذه المؤسسات والآليات باقامة روابط تعاونية فيما بينها وتيسير تبادل المعلومات والخبرات.

٧٣ - ولاحظ الوزراء أن صعوبات التنمية التى تواجه القطاع الزراعى تجعل البلدان النامية معرضة بشكل جدى لأن تصبح مستوردة صافية للمواد الغذائية، ولذا ينبغى اتباع سياسات ذات قاعدة عريضة للتنمية الزراعية. وفى هذا الصدد ينبغى اقامة نظم للدعم الزراعى على المستوى الوطنى قدر الامكان. ولما كانت الزراعة فى كثير من البلدان النامية لا تعد نشاطا تجاريا بقدر ما هى طريقة حياة، يتعين ألا تكون هناك قيود خارجية تعوق الجهود اللازمة لزيادة الانتاج الزراعى. كذلك يقتضى الأمر اقامة روابط أقوى بين مراكز البحوث الزراعية واجراء عمليات بحث وانتاج مشتركة فى الصناعات الزراعية. واطافة الى ذلك، أعرب الوزراء عن ضرورة توثيق عرى التعاون بين البلدان النامية المصدرة للأغذية والبلدان النامية المستوردة لها، وضرورة اعطاء أولوية وصرف التعويضات الضرورية للبلدان المستوردة الصافية للأغذية ولتقديم مساعدات انسانية فى أوقات العجز.

٧٤ - وأعرب الوزراء عما يساورهم من قلق بازاء الحالة الغذائية الحرجة التى تواجه البلدان النامية، لاسيما تلك التى تسفر عنها حالات الطوارئ الطبيعية والناجمة عن فعل الانسان وخاصة فى أفريقيا، كما أعربوا عن ترحيبهم بالجهود التى تبذلها أندونيسيا بوصفها رئيسة الحركة من أجل التحضير لانشاء مجموعة استشارية تتألف من خبراء لاجراء دراسة متعمقة لشتى الجوانب المتعلقة بمشكلات الأمن الغذائى فى البلدان النامية . ووافق الوزراء على انشاء المجموعة الاستشارية المخصصة للأمن الغذائى، وأوصوا بأن تضع هذه المجموعة برامج محددة وعملية لتحقيق الأمن الغذائى فى بلدان حركة عدم الانحياز التى تعتبر مستوردة صافية للمواد الغذائية ، على أن تراعى فى ذلك مصالح البلدان غير المنحازة كلها. وطلب الوزراء أن يعقد رئيس حركة عدم الانحياز مؤتمر وزراء الأغذية والزراعة فى البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية فى أقرب وقت ممكن.

٧٥- وشدد الوزراء من جديد على الحاجة العاسة للتصدى للمشكلات التى تواجهها البلدان النامية بسبب الديون الخارجية وخدمة الديون. وفى هذا الصدد، أعرب الوزراء عن تقديرهم للامكانات التى ينطوى عليها تعزيز التعاون الاقتصادى والائمانى بين البلدان غير المنحازة باعتباره وسيلة لها أهميتها للاسهام فى ايجاد حل شامل ودائم لهذه المشكلة. وكان من رأيهم أيضا أنه ينبغى للبلدان النامية أن تتخذ عددا من التدابير فى مجال التعاون التقنى من خلال الالتجاء الى وسائل مختلفة من بينها تبادل التجارب والخبرات والمشورة التقنية بشأن ادارة الديون، وتحسين قدرة البلدان النامية على التفاوض مع المصارف التجارية والمؤسسات متعددة الأطراف، وتعميم برامج الاصلاح الهيكلى قبل اجراء المفاوضات مع الدائنين . وفى هذا الاطار، أكد الوزراء من جديد القرار الذى اتخذ خلال مؤتمر القمة العاشر لحركة عدم الانحياز بخصوص مواصلة عقد اجتماعات تشاورية بشأن الديون بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية على أسس منتظمة.

٧٦ - ورحب الوزراء بالجهود التى بذلتها اندونيسيا كرئيسة للحركة توطنة لانشاء فريق استشارى مخصص من الخبراء لدراسة مشكلة الديون من كافة جوانبها ولوضع خطوط توجيهية للسياسة العامة من شأنها أن تعزز الجهود التى تبذل على المستوى الحكومى الدولى الرفيع وفقا للقرار الذى اتخذه مؤتمر القمة العاشر لحركة عدم الانحياز بشأن الديون الخارجية. ولذا أوصى الوزراء بأن يقوم رئيس حركة عدم الانحياز بتشكيل المجموعة الاستشارية المعنية بالديون الخارجية والمؤلفة من خبراء البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية .

٧٧- وتوقع الوزراء أن تعطى قضايا السكان أولوية متقدمة فى المستقبل، خاصة اثر انعقاد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة فى ١٩٩٤؛ وشددوا على ضرورة تعزيز ودعم التعاون بين البلدان غير المنحازة فى مجال السكان. وأكد الوزراء من جديد على فائدة تبادل المعلومات ومشاطرة الخبرات المتعلقة بالوسائل والتقنيات والطرائق المستخدمة فى تنفيذ السياسات والبرامج السكانية فى بلدانهم ، وعلى أنه قد يكون من الأفضل أن يجرى ذلك فى شكل تعاون تقنى بين البلدان النامية. وفى هذا السياق، نوه الوزراء بأهمية مشاركة البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية على نحو فعال وعلى المستوى الوزارى فى عملية التحضير للمؤتمر، وفى المؤتمر ذاته، وفى متابعة نتائجه. وبغية تنفيذ القرار الذى صدر بشأن السكان عن اجتماع القمة الأخير لحركة عدم الانحياز، عاد الوزراء فأكدوا من جديد على ما

يتسم به عقد الاجتماع الوزاري المعنى بالسكان من أهمية واستعجال لاستحداث الاجراءات التشاورية الملائمة من أجل دعم التعاون في هذا المجال ولصوغ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستعدادات التي تضطلع بها البلدان النامية لاقامة المؤتمر. ورحب الوزراء بما عرضته حكومة أندونيسيا من استضافة مؤتمر وزاري لشؤون السكان يعقد في اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣، يقوم بوضع خطوط توجيهية لاستعدادات البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز للمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٤. وأحاطوا علما في هذا الصدد باستعداد حكومة أندونيسيا للقيام بالعمل التحضيري اللازم الذي ربما يشمل عقد اجتماعات للخبراء وايفاد بعثات لوضع تقديرات للاحتياجات المشتركة.

٧٨- ونوه الوزراء بما للعلوم والتكنولوجيا من أهمية فائقة بالنسبة للتنمية في البلدان النامية؛ وبأن مركز العلوم والتكنولوجيا التابع لحركة عدم الانحياز الذي انشئ بموجب قرار اصدره مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في ١٩٧٦، كان من أوائل وأهم مشروعات التعاون فيما بين بلدان الجنوب كما ان البلدان النامية علقت عليه آمالا عريضة. بيد أن المركز الذي أنشئ في نيودلهي بمشاركة ايجابية من البلد المضيف، وهو الهند، لم يحقق نجاحا كبيرا حتى الآن لعدم توافر التعهدات والمساهمات المالية الكافية سواء من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أو من مصادر اخرى. وحث الوزراء البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية على المبادرة بالتوقيع والمصادقة على النظام الأساسي للمركز وعلى تزويده بالمساهمات المالية، ما لم تكن قد فعلت ذلك من قبل. ورأى الوزراء أنه اذا أمكن مساعدة المركز حتى يؤدي عمله على نحو يتسم بالفعالية فسيصبح أنموذجا طيبا لمبادرات أخرى مماثلة سوف تتوالى في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

٧٩- كما أكد الوزراء في ضرورة انشاء روابط ووضع ترتيبات لتيسير تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان النامية لاسيما في مجال التكنولوجيا الحيوية. وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالمبادرة العملية التي اتخذتها بلدان افريقية معينة لانشاء وكالة افريقية للتكنولوجيا الحيوية في الجزائر، وشددوا على أهمية هذه المبادرة، وتوجهوا بالدعوة الى البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية لتقديم مساندتها لهذه الوكالة.

٨٠- وأبدى الوزراء أسفهم لعدم وجود تعاون ثنائي بين البلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا والعلوم وأعربوا عن الرغبة في تشجيع هذا التعاون.

٨١ - أكد الوزراء أن المشاركة الكاملة للمرأة في جميع جوانب التنمية سواء كمستفيدة أو كطرف نشط ، يجب ان تظل جزءا لا يتجزأ من الخطط الانمائية القطرية للبلدان غير المنحازة. وفي هذا الصدد طالب الوزراء بالتعجيل بوضع التوصيات الصادرة عن مؤتمرات عدم الانحياز السابقة وعن المؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في نيروبي في ١٩٨٥ ، موضع التنفيذ. كذلك رأى الوزراء أن المؤتمر العالمي للمرأة المزمع عقده في ١٩٩٥ في بكين يعد فرصة طيبة لتعزيز الالتزام العالمي نحو النهوض بأوضاع المرأة . وفي هذا الصدد أكد الوزراء حاجة البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى للاشتراك بصورة فعالة في العمل التمهيدي للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته، ولكي يتسنى التنفيذ المبكر للقرار الصادر عن قمة جاكارتا ، حث الوزراء على عقد المؤتمر الوزاري الرابع للبلدان غير المنحازة لبحث فيه دور المرأة في التنمية بهدف تنسيق مواقف البلدان غير المنحازة .

٨٢ - وشدد الوزراء من جديد على ضرورة التنسيق بين برنامج عمل كراكاس وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي بهدف الاستفادة من أوجه التكامل بينهما وبلوغ قدر أكبر من الفعالية وتجنب الازدواج بين الجهود الرامية الى تحقيق أهداف مشتركة. ومن ثم أوصوا بأن يتخذ رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز ورئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك التدابير اللازمة لتشغيل لجنة التنسيق المشتركة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتخذ جهاز لجنة التنسيق المشتركة نيويورك مقره وأن يكون له تمثيل لدى مراكز الأمم المتحدة الأخرى بحيث يمكن توثيق العلاقة بين حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ الى أقصى حد ممكن.

٨٣ - وشدد الوزراء على أنه ينبغي تعبئة قطاعات الأعمال الموجودة في الجنوب، والتي تتوفر لديها امكانيات مالية وإدارية وتكنولوجية واسعة النطاق، على أسس أكثر فعالية بهدف تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب . وأقر الوزراء بأن توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتطلب تشجيعا نشطا ودعما وتسييرا من جانب الحكومات لمشاركة القطاع الخاص في هذا المجال، وشددوا على أهمية مواصلة تكثيف التعاون بين دوائر الأعمال التجارية في البلدان المعنية. وأقترحوا أن تضع قطاعات الأعمال اجراءات والآليات اللازمة لتوثيق ذلك التعاون. وكان من رأيهم تبعاً لذلك أن جهوداً خاصة، من قبيل المشاركة على نطاق أوسع في المعارض التجارية التي تقدم في أي منها وفي تبادل المعلومات، ينبغي أن بذل لتشجيع القطاعات الخاصة على استحداث برامج خاصة ومحددة في مجال التعاون.

٨٤ - وأكد الوزراء من جديد أن النظام المعمم للأفضليات التجارية يعتبر أداة مهمة لتشجيع التجارة وتوسيع نطاقها بين البلدان النامية. ولاحظوا أن الجولة الأولى من المفاوضات قد أسفرت عن تقدم محدود فيما يخص المسائل الجوهرية، ويرجع ذلك في معظمه الى أن بلدانا كثيرة لم تصدق على الاتفاقية. ومن ثم فقد استحث الوزراء البلدان التي لم توقع أو لم تصدق على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة؛ وطالبوا ببدء الجولة الثانية واستكمالها وفقا للجدول الزمني الذي أوصى به اجتماع القمة الأخير لحركة عدم الانحياز، وبأن تركز على تيسير توسيع نطاق التجارة بين البلدان النامية، بما في ذلك توسيع نطاقها على المستوى دون الاقليمي وعلى مستوى التجمعات الاقليمية.

٨٥ - وأعرب الوزراء عن اعتقادهم أن الحاجة تدعو الى انشاء أجهزة ورابطات لتشجيع التجارة بمساهمات خاصة وحكومية، على أن تؤخذ بعين الاعتبار المشروعات والبرامج التي استحدثتها الغرف التجارية والصناعية في البلدان النامية.

٨٦ - ولاحظ الوزراء أن نقص هياكل المساندة المالية يشكل عقبة ملموسة تعترض فريق التجارة بين البلدان النامية، ورأوا ان ثمة حاجة ماسة لانشاء آليات لترتيبات الدفع بغية التغلب على نقص العملات الأجنبية، على أن يجرى التركيز في البداية على الائتمانات قصيرة الأجل. كذلك تدارس الوزراء في هذا السياق موضوع الحاجة الى لرساء تعاون أكبر بين المصارف المركزية ووزارات المالية والمؤسسات المالية في البلدان النامية بهدف مساندة وتشجيع التجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية بين بلدان الجنوب. ولهذا الغرض، ومع التتويه بأهمية الدور الذي يلعبه تمويل التجارة في تيسير التوسع التجاري بين البلدان النامية، قرر الوزراء أنه يتعين أيضا النظر في الطرق والوسائل الممكنة لانشاء مؤسسة لتمويل التجارة الخارجية على النحو الذي اقترحه لجنة الجنوب، ولايجاد ترتيبات تكميلية للدفع على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف.

٨٧ - وفي معرض التتويه بأهمية قطاعات السلع الأساسية بالنسبة لتنمية البلدان النامية، رأى الوزراء أن الحاجة تدعو الى ايجاد ترتيبات مباشرة في مجال التسويق بين منتجي السلع الأساسية ومستهلكيها في البلدان النامية بغية احياء قطاعات السلع الأساسية في هذه البلدان، وتشجيع الاسراع في التصنيع والحصول على أسعار عادلة ومجزية.

٨٨ - وأكد الوزراء من جديد أن المعلومات والاتصالات تعتبر وسائل لازمة لتشغيل كثير من المشروعات والأجهزة والخطط المقترحة للتعاون بين بلدان الجنوب على نحو يتسم بالكفاءة. ورأوا من ثم وجوب تعزيز وتحسين الروابط القائمة بين البلدان الأعضاء في مجال المعلومات والاتصالات بحيث تسهم في انجاح تنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب ، وذلك عن طريق تدابير مختلفة من بينها إقامة صلات بين مراكز تبادل المعلومات. وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالمؤتمر القادم لوزراء الاعلام في بلدان عدم الانحياز الذي سيعقد في بيونج يانج خلال الفترة من ١٥ الى ١٨ يونيو/حزيران ١٩٩٣.

٨٩ - وذهب الوزراء الى وجوب دعم التعاون والتنسيق في مجالى التأمين واعادة التأمين بغية تشجيع التنافس العالمى، وذلك عن طريق تدابير مختلفة من بينها زيادة القدرة على استيعاب المعلومات وتبادلها لدى شركات التأمين في البلدان النامية. كذلك أعرب الوزراء عن اهتمامهم بانشاء مؤسسات مشتركة حيثما أمكن ذلك بغية تعزيز قطاع التأمين واعادة التأمين في البلدان النامية.

٩٠ - ولاحظ الوزراء بعين القلق أن التدفقات والاتجاهات السائدة فيما يخص الاستثمارات الأجنبية تتركز بصورة مستمرة في البلدان الصناعية. ولكى يمكن تحويل هذا الوضع الى الاتجاه العكسى، شدد الوزراء على الحاجة الى التوسع في تحسين مناخ التدفقات الاستثمارية في البلدان النامية عن طريق استحداث ترتيبات وسياسات تنافسية ومواتية، وتشجيع التدفقات الاستثمارية بين بلدان الجنوب، وانشاء أسواق أوسع نطاقا عن طريق التعاون الاقتصادى على المستويات الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية والمشاركة بين المناطق. وفى هذا السياق، رأى الوزراء أن ثمة حاجة الى تشجيع التوصل الى قدر أكبر من ترتيبات الاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف وما الى ذلك من أشكال الترتيبات التعاونية وخاصة في مجال الاستثمار.

٩١ - وشدد الوزراء على الحاجة الى ايجاد تعاون أوسع نطاقا في ميادين التعليم، لاسيما فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والتنظيم الادارى والتدريب والادارة العامة والطب، وهى المجالات التى تتطور على أهمية قصوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. كذلك ينبغى التوسع في تشجيع برامج تبادل الطلاب والمنح الدراسية بين البلدان النامية الى جانب تشجيع وسيلة لتمويل هذه الترتيبات تعنى بتشجيع التعليم العالى والبحوث فى مراكز البحوث المتقدمة داخل البلدان النامية. وفى هذا الاطار، من الممكن أن تصبح البلدان غير

المنحازة التى تتمتع بمعارف وخبرات كبيرة فى مجالات خاصة، من بينها المشروعات السكانية والرعاية الصحية فى المناطق الريفية على سبيل المثال، مراكز تدريب ونماذج لعمليات التكرار الممكنة. وشدد الوزراء فى هذا الصدد على أهمية تنفيذ برنامج العمل فى مجال التربية والثقافة والتوصيات الصادرة عن الاجتماعين الأول والثانى لوزراء التربية والثقافة فى بلدان حركة عدم الانحياز المعقودين فى بيونج يانج فى سبتمبر/أيلول ١٩٨٣ وفى هافانا فى ابريل/نيسان ١٩٨٥. كما رحبوا بعرض اقامة المهرجان السينمائى الرابع لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية فى بيونج يانج من سبتمبر/أيلول الى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، ودعوا البلدان الأعضاء الى المشاركة الايجابية فى هذا المهرجان.

رابعا - أقل البلدان نموا

٩٢ - أبدى الوزراء قلقهم من جديد لعدم الوفاء بأهداف المعونة المقدمة لأقل البلدان نموا من جانب شركائها فى التنمية . وأوضحوا أنه حدث بعد بعد اعتماد برنامج العمل أن اضافت الجمعية العامة للأمم ستة بلدان الى مجموعة أقل البلدان نموا نتيجة لتطبيق مجموعة جديدة من المعايير، وبذلك فهناك حاجة واضحة الى تدفق موارد جديدة لمواجهة هذه الزيادة .

٩٣ - ودعا الوزراء مرة أخرى الى أن تنفذ جميع الأطراف برنامج العمل الجديد الزاخر لصالح أقل البلدان نموا تنفيذا كاملا وفعالا فى التسعينات. كما أكدوا ضرورة توجيه اهتمام خاص لاستئناف النمو والتنمية المستدامة فى أقل البلدان نموا والتعجيل بهما. وأشاروا فى هذا الصدد الى مشاكل المديونية الحادة التى تواجه أقل البلدان نموا على نحو ما أوضحت لجنة الجنوب فى تقريرها الأخير، وجدد الوزراء دعوتهم للبلدان المانحة للنظر فى شطب جميع ديون أقل البلدان نموا أو تحويلها على الأقل الى منح.

٩٤ - كما أعرب الوزراء عن قلقهم لأن بعض أقل البلدان نموا كان أيضا ضحية للكوارث والنوازل الطبيعية، وحثوا المجتمع الدولى على أن يقدم لهم كل المساعدة والمعاونة اللازمتين لتعويض الخسائر الهائلة التى تتحملها بهذا السبب.

خامسا - الوضع الاقتصادى الحرج فى افريقيا

٩٥ - لاحظ الوزراء أن الوضع الاقتصادى الحرج المستمر فى افريقيا يرجع اصلا الى عدد من العوامل ، الداخلية والخارجية على السواء. ومن بينها أعباء الديون التى ينوء بها الكاهل، وأسعار الفائدة العالية وأسعار السلع الأساسية المتردية، والتبعية، والضعف البنىوى وعدم كفاية الموارد المالية الخارجية للنمو الاقتصادى والتنمية المتواصلة والاكتفاء الذاتى. كذلك فان نقص التنمية الكافية للموارد البشرية والقصور فى نقل الدراية الفنية التكنولوجية من الشمال الى الجنوب من العوامل الاخرى المعوقة للنمو الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا. وحث الوزراء ، من ثم ، المجتمع الدولى على بذل جهود متضافرة لمساعدة البلدان الافريقية فى التغلب على هذه المشكلات.

٩٦ - ودعا الوزراء الدول الافريقية والمجتمع الدولى الى الوفاء بتعهداتها وفقا لمخططات العمل الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية فى أفريقيا من أجل مساعدة أفريقيا فى جهودها الرامية لى انجاز جوانب مختلفة من التنمية، وخاصة التنمية البشرية ، ولحل مشكلة الديون التى تهدد الاصلاح والتنمية فى المدى الطويل ولخلق مناخ يؤدى الى اجتذاب الاستثمارات وحماية البيئة . كما دعوا البلدان المتقدمة الى تخصيص ٠.٧ فى المائة من ناتجها الوطنى الاجمالى للمعونة الانمائية الرسمية من أجل دفع عجلة الاصلاح فى افريقيا.

سادسا - دور الأمم المتحدة فى التعرير الدولى من أجل التنمية

٩٧ - لاحظ الوزراء أن للأمم المتحدة، حسبما ينص ميثاقها، دورا رئيسيا بالغ الأهمية ينبغى أن تضطلع به فى مجال تشجيع التعاون الدولى من أجل التنمية. وأكدوا أن الأمم المتحدة، التى أقيمت على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول وعالمية عضويتها، هى المحفل المناسب لمناقشة وتنفيذ القضايا المتعلقة بالتعاون الدولى من أجل التنمية. وفى هذا السياق، شدد الوزراء على الحاجة الى اعادة هيكلة الأمم المتحدة وتجديد حيويتها فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى وفيما يتصل بهما من مجالات بغية دعمها وجعلها أكثر استجابة للظروف الواقعية المتغيرة وللاحتياجات الانمائية للبلدان النامية فى وقت معا. وأكد الوزراء من جديد ان عملية تعزيز التعاون الدولى من أجل التنمية ينبغى أن لا تقتصر على اصلاح الأجهزة والهيكل والأنشطة التعاونية القائمة، وانما يتعين أيضا أن تهدف الى تعزيز الدور الذى تضطلع به الأمم المتحدة فى دفع عجلة انمو الاقتصادى والتنمية فى البلدان النامية.

٩٨ - وفى نفس الوقت لاحظ الوزراء انه على غير الحال فى المجال السياسى الذى شهد تطورا كبيرا فى دور الأمم المتحدة، لم تستطع الأمم المتحدة فى الاطار الاقتصادى والاجتماعى أن تواكب التغيرات العنيفة والجزرية والحقائق الجديدة وتأثيرها على البلدان النامية. ومن ثم أكدوا على ضرورة دعم قدرات الأمم المتحدة وفعاليتها فى هذه القطاعات. ذلك الى جانب ضرورة اعطاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نفس الأولوية والأهمية التى تعطى للمسائل السياسية والأمنية لا سيما بالنظر الى زيادة الاعتراف بالترابط الوثيق بين السلام والأمن والتنمية. كما طالبوا الأمين العام بادراج هذه الأولوية بوضوح فى تقريره القادم عن جدول أعمال التنمية الذى سيقدم الى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات ومتطلبات البلدان النامية.

٩٩ - وأكد الوزراء الأهمية البالغة لميثاق الأمم المتحدة فى كفالة حق الشعوب ومن بينهم الفلسطينيين وغيرهم من العرب فى الاراضى العربية المحتلة فى مواردهم الطبيعية، كما أكدوا المبادئ الأخرى الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة بشأن ممارسة حقهم فى التنمية.

١٠٠ - أحاط الوزراء علما بالجهود المبذولة حتى الآن لاعادة تنظيم الأمم المتحدة وبث النشاط فى أجهزتها وأكدوا أن الجهود فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك اصلاح الأمانة العامة يجب ان تكون انعكاسا للمبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية الواردة فى القرار رقم ٢٦٤/٤٥ ج.ع. وفى هذا الصدد أكد الوزراء أيضا على أن يكون برنامج اعادة التنظيم أساسا مسؤولية حكومية دولية، وأن يصمم بحيث يحقق أهداف الأمم المتحدة وأولوياتها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من مجالات أخرى كما ورد فى قرارات الجمعية العامة المعنية بذلك. كما ينبغى أن تهدف العملية الى تحقيق أكبر قدر من التكامل فيما بين هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها وبين الجمعية العامة، مع التأكيد فى الوقت ذاته على مركز الجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسى للأمم المتحدة المعنى بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من مجالات أخرى.

١٠١ - وأشار الوزراء الى أن الغرض من عملية اعادة تنظيم الأمم المتحدة هو زيادة فعاليتها وكفاءتها فى تلبية الاحتياجات الملحة للبلدان النامية ، ولاسيما حاجتها الى تعزيز جهودها الانمائية وانماجها فى الاقتصاد العالمى. وأكد الوزراء مع ذلك على انه لا ينبغى تحقيق تلك الجهود على حساب جهود البلدان الأعضاء الصغيرة والأضعف حالا التى تسعى

للاشتراك الفعال فى عملية صنع السياسات. وينبغى أن يساعد ذلك أيضا فى تعزيز الديمقراطية والشفافية فى عمل منظومة الأمم المتحدة لتسهيل زيادة مشاركة وتأثير البلدان النامية فى عملية صنع القرار فى مجال التعاون الدولى من أجل التنمية. وفى هذا الصدد أعرب الوزراء عن قلقهم ازاء الاتجاه المتزايد لاستخدام آليات التفاوض غير الرسمية والتي تنفرد الى الشفافية فى الأمم المتحدة. وأكدوا على ضرورة عكس هذا الاتجاه. واستخدام الهيئات والاجراءات الحكومية الدولية القائمة للمفاوضات بغية ضمان اشراك جميع الدول الأعضاء بصورة كاملة. وعلاوة على ذلك، فقد رأوا ضرورة بذل جهود اضافية لدعم هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ولتحسين علاقاتها مع الوكالات المتخصصة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والجات. وينبغى أن تساعد هذه الجهود على تنسيق سياسات تلك المؤسسات مع السياسات العالمية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة. وفى هذا الصدد رحب الوزراء بالمبادرات والأعمال الموسعة التى اضطلعت بها مجموعة الـ ٧٧ وأعربوا عن تأييدهم الكامل لها. وأنتوا أيضا على فريق المهمات التابع لحركة عدم الانحياز لما بذله من جهود بوجه عام بشأن اعادة تنظيم الأمم المتحدة.

١٠٢- وأشار الوزراء الى أن الجمعية العامة هى أهم منبر عالمى لمتابعة الحوار الانمائى فى اطاره السياسى. ومن ثم يجب دعم قدرة الجمعية العامة كى تضطلع بمهامها بمزيد من الكفاءة والفعالية. وأكد الوزراء على أهمية دور اللجنتين الثانية والثالثة.

١٠٣- وأكد الوزراء على ضرورة قيام المجلس الاقتصادى والاجتماعى بدور رئيسى فى تقديم توصيات الى الجمعية العامة بشأن سياسات التنسيق الاقتصادى الشامل على مستوى العالم، وكذلك تنسيق الأنشطة الانمائية للأمم المتحدة وتوجيهها، ومن ثم رحبوا بالاصلاحيات التى تم ادخالها بما فيها الاصلاحات على مستوى الادارة العليا ومستوى التنسيق ومستوى الأنشطة العملية للمجلس. ولكنهم أوصوا بضرورة زيادة دعم هذه الخطوات ورأى الوزراء فى هذا الصدد، ضرورة تعزيز المشاركة الحالية لممثلى أجهزة بريتون وودز. فمن شأن ذلك أن ييسر ويشجع مشاركتهم الفعالة فى مداولات مستوى الادارة العليا بما فى ذلك تقديم تقاريرهم بشأن الموضوعات الفنية. ومن الرغبة فيه، كهدف على المدى الطويل، ادماج مؤسسات بريتون وودز فى منظومة الأمم المتحدة نظرا لأن ذلك سيدعم دور الأمم المتحدة فى تعزيز التنسيق على مستوى الاقتصاد الكلى رادارة العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة فعالة. وأكد

الوزراء أن تعزيز عمل الإدارة العليا ينبغي ألا يقتصر على الملخص الذي يقدمه الرئيس، وأن يسفر عن شيء محدد في شكل توصيات متفق عليها بشأن تدابير السياسة العامة.

١٠٤- وأكد الوزراء أن مستوى العمليات بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يتولى التنسيق والتوجيه الشامل لأنشطة العمليات من أجل التنمية على نطاق المنظومة، وكذلك متابعة تقسيم العمل والتعاون بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وأكد الوزراء ضرورة ترشيد أنشطة العمليات لمنظومة الأمم المتحدة، ورأوا أنه ينبغي أن تركز هذه الأنشطة على مبادئ العالمية والحياد وتعدد الأطراف، وأن تكون طوعية وفي صورة منح. وأكد الوزراء أيضا على ضرورة توافق برامج أنشطة العمليات للأمم المتحدة توافقا تاما مع أولويات البلدان النامية وأهدافها وخططها القومية واستراتيجياتها الانمائية. كما أكدوا على أهمية مرونة هذه الأنشطة في تلبية احتياجات البلدان النامية دون أية شروط، وأن يكون تنفيذها بناء على طلب البلدان النامية المعنية. وأكدوا في هذا الصدد أهمية تحقيق مزيد من اللامركزية في تنفيذ أنشطة العمليات على المستوى القطري وفي اللجان الإقليمية. كما أكدوا ضرورة دعم التنسيق على المستوى القطري وتعزيز الامكانيات الوطنية وتنفيذ المشروعات على المستوى القطري.

١٠٥- وأكد الوزراء ضرورة تحقيق زيادة حقيقية كبيرة في موارد أنشطة العمليات للأمم المتحدة من أجل التنمية، على أن توفر هذه الموارد على نحو مستقر ومستمر ومؤكد. كما ينبغي أن تتناسب هذه الموارد مع التوسع في احتياجات البلدان النامية وألا تخضع لأية شروط تفرض من جانب كبار المساهمين، ومع مراعاة الكاملة للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا.

١٠٦- وأشار الوزراء الى ان قمة جاكارتا، لدى استعراضها للجهود المبذولة لاعادة تنظيم الامانة العامة للأمم المتحدة، أعربت عن أملها في أن يتركز اهتمام المجتمع الدولي ، لاسيما الأمم المتحدة، على القضايا الانمائية استجابة للاحتياجات الهامة والملحة للبلدان النامية. ورأوا في هذا الصدد أنه يجب على الأمانة العامة أن تعزز الجهود الحكومية الدولية المبذولة لتنشيط الحوار الانمائي بغية التوصل الى توافق في الاراء وتعبئة موارد اضافية متعددة الاطراف. وأكد الوزراء ضرورة دعم وحدات الامانة العامة المسؤولة عن المجالات الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها، وشددوا على ضرورة تقسيم العمل بوضوح فيما بين هذه الوحدات تعزيزا لفاعليتها وكفاءتها مع الحفاظ في الوقت ذاته على وحدة برامجها وعلى الآليات

الحكومية الدولية القائمة، كما شددوا على ضرورة التشاور الكامل بين الأمين العام والدول الأعضاء، وأكدوا ضرورة أن تكون هذه الإصلاحات تعبيراً جلياً عن الاتفاقات الحكومية الدولية بشأن إعادة تنظيم الأمم المتحدة.

١٠٧- وأكد الوزراء ضرورة أن يبادر الأمين العام بالعمل على توزيع الوظائف المهنية، لا سيما في المستويات العليا في الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، على أساس التوزيع الجغرافي العادل، على أن يكون متوازناً أيضاً بين الجنسين دون إغفال الكفاءة المهنية.
